يتألف من 3 محاور منها هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان

ثلاثة نواب يقدمون استجوابا إلى الخالد :

الغانم : تم إبلاغ رئيس الوزراء بالمساءلة وستدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية

- السويط : الحكومة سيطرت على اللجان البرلمانية ثم لحقتها بسلسلة من الأعمال غير المقبولة
- الشعب الكويتي كان ينتظر على الأقل تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في أحداث «الافتتاحية»
- رئيس الحكومة عليه مسؤولية كاملة وأداؤه أصبح له لون وطعم ورائحة لكن بالفساد السياسي
- بدر الداهوم : أتشرف أن أكون ضمن هذه النخبة وأجزم أن الاستجواب مستحق
- أزمة «كورونا» كشفت فشل الحكومة و التشكيل الأخير لها استفزاز للشعب وعدم احترام لإرادته
- خالد العتيبي : بعد تدخل الحكومة في تصويت الرئاسة وكذلك في اللجان فإن « استجوابنا مستحق 100%»

مرزوق الغانم

سمو الشيخ صباح الخالد

بدر الداهوم

قدم النواب ثامر السويط وبدر الداهوم وخالد العتيبي استجواباً امس إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد استناداً إلى المادة 100 من الدستور والمادة 133 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

واشتمل الاستجواب الأول في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر على ثلاثة محاور، الأول يتعلق بمخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

وتعلق المحور الثاني بهيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان، فيما اختص المحور الثالث بالإخلال بالالتزام الدستوري في المادة «98» من الدستور.

من جهته قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم « بعد توديع سمو الأمير في المطار وعودتي إلى مجلس الأمة تسلمت استجواباً مقدما لسمو رئيس مجلس الوزراء من الزملاء النواب ثامر الظفيري وخالد العتيبي والدكتور بدر الداهوم مكونا من 3 محاور «.

وأضاف الغانم أنه وفقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بهذا الاستجواب وسيدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية وفق الإجراءات اللائحية المتبعة في هذا الشأن.

وكان النواب ثامر السويط ود. بدر الداهوم وخالد العتيبي قد عقدوا مؤتمرا صحفيا في المركز الإعلامي لمجلس الأمة لتوضيح محاور الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأكد المستجوبون أحقية المساءلة عما تضمنه الاستجواب من بنود، مضيفين انه « كان من المفروض تقديم الاستجواب بعد جلسة الافتتاح مباشرة، إلا أنهم آثروا التريث وفتح المجال للتعاون».

واعتبروا أن التشكيل الحكومي لا يتناسب واتجاهات وعناصر مجلس الأمة الجديد، وأن الحكومة تدخلت في أعمال مجلس الأمة مرتين الأولى بتصويتها في انتخابات الرئاسة والثانية بتدخلها في انتخابات اللجان البرلمانية.

وأفاد النواب أن الحكومة لم تقدم برنامج عملها فور تشكيلها وخالفت صحيح الدستور والمادة ٩٨ التي تقضي أن تقدم الحكومة برنامج عملها فور تشكيلها.

من جانبه قال النائب ثامر السويط إن الاستجواب يتكون من ٣ محاور بـ ١٨ صفحة موجها رسالته للسلطة بأن الشعب الكويتي تعرض اليوم لإهانات عديدة من خلال خمسة أعمال قامت بها الحكومة منها التشكيل الحكومي الذي حمل عناصر سيئة لا تتناسب مع التوجيه الدستوري الموجود في المذكرة التفسيرية والذي يحمل قوة إلزام الدستور نفسه.

وأشار السويط إلى ان المحور الأول من الاستجواب يؤكد أن هذا التشكيل لم يراع احكام الدستور والمذكرة التفسيرية التي تعني ان الانتخابات تبين هو جديد عند الأمة التي قالت رأيها لكن للأسف الحكومة لم تحترم كلمة الأمة واتجاهات وعناصر المجلس الجديد.

وعن المحور الثاني قال السويط إنه يتمحور حول هيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان عندما انحازت بشكل كامل الى « الرئيس السابق « ولم تحترم ارادة الأمة وتوجهات النواب التي أعلن عنها اكثر من ٤٠ عضوا بشكل واضح وانحازت الى الرئيس وهيمنت السلطة التنفيذية على المجلس».

وقال السويط إن الأمر الآخر يتعلق باللجان البرلمانية والتي يقاس نجاح أي برلمان وفقا لنجاح لجانه البرلمانية حيث سيطرت الحكومة عليها سيطرة كاملة ثم لحقتها بسلسلة من الأعمال غير المقبولة منها تصريح مجلس الوزراء عن ارتياحه عن اعمال الجلسة الافتتاحية، وأوضح أن المحور الثالث هو عدم تقديم برنامج عمل الحكومة فور تشكيلها بالمخالفة لصحيح الدستور والمادة ٩٨ التي تقضي بأن تقدم الحكومة برنامج عملها فور تشكيلها.

وأكد السويط أن الشعب الكويتي كان ينتظر على الأقل تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وإحالة المتسببين في أحداث الجلسة الافتتاحية إلى النيابة لكن تكوين المجلس ومنصب الرئيس اليوم للأسف مخالف للدستور وأراد انتزاع أداة رقابية مهمة وهي تشكيل اللجان البرلمانية مؤكدا أن السلطة تريد أن تجعل المجلس مجلسا لشطب اللجان البرلمانية وهذه مسألة لن تمر مرور الكرام.

وقال إن «رئيس الحكومة عليه مسؤولية كاملة وإن أداءه أصبح له لون وطعم ورائحة لكن رائحة الفساد السياسي».

وبدوره قال النائب الدكتور بدر الداهوم «إنني أتشرف أن أكون ضمن هذه النخبة وأجزم أن الاستجواب مستحق لأن بنوده مستحقة وإننا حاولنا بقدر الامكان ان نجد من هذه الحكومة التعاون الا اننا لم نجده» مؤكدا ان هذا الاستجواب هو استحقاق شعبي.

وبين الداهوم انه آن الأوان للشعب الكويتي ان يلاحظ اداء نوابه وموقفهم من هذه الحكومة «المرتاحة من جلسة الافتتاح» مشيرا إلى ان اول مراقبة للنواب كانت من خلال التصويت على الرئاسة والاختبار الثاني سيكون من خلال هذه الاستجوابات المستحقة.

وأوضح الداهوم ان اخفاقات رئيس الحكومة كثيرة رغم مرور عام على توليه رئاسة الحكومة لافتا الى أن ازمة «كورونا» كشفت فشل الحكومة كما ان التشكيل الأخير للحكومة هو استفزاز للشعب وعدم احترام لإرادة الشعب الكويتي مشيرا إلى ان هناك وزراء لديهم مشاكل وقضايا وإخفاقات منها «التصويت في اختيار الرئاسة لشخص غير مرغوب شعبيا «.

بدوره قال النائب خالد العتيبي إن «هناك الكثير من الأمور التي يجب الحديث عنها منها اننا كنا نعذر الحكومة السابقة في أزمة كورونا، لكن الآن اصبحت الحرية الكاملة لرئيس الوزراء في تشكيل الحكومة ورسائلنا التي أوصلناها له بضرورة عدم دعم الرئاسة والتصويت لها».

وأضاف»إنني أعرف أن هذا التشكيل سيئ وهم متعمدون وضع عدة وزراء ليجعلونا نتجه الى استجوابهم والابتعاد عن رئيس الوزراء لتكوين نوع من انواع الارتياح السياسي وهذه خطة لن تنطلي علينا»

ولفت العتيبي إلى انه كان هناك مخطط في دعم الحكومة لرئيس المجلس لنقل المعركة من النواب إلى رئيس المجلس مشيرا الى ان «معركتنا الحقيقية هي الحكومة ونهجها الذي أضر بمؤسسات الدولة ونهج الاهانات التي تعرضت لها».

وقال» والله إنني لو كنت وزيرا لما كنت أقبل ببيان الحكومة ولقدمت بيانا منفردا خاصة بعد قيام أحد الموظفين في مكتب الرئيس برمي الورق بوجه الحكومة وقيام الآخر بالصياح والآخر برمي غترته وعقاله».

ولفت إلى ان الجمهور الذي حضر الجلسة الافتتاحية هو الجمهور نفسه الذي كان في جلسة العفو وعدم المحاسبة ستجعلهم مستقبلا ينزلون إلى قاعة النواب مستغربا عدم قدرة المجلس على تشكيل لجنة تحقيق وإحالة المتسببين للنيابة.

وأكد العتيبي انه بعد تدخل الحكومة في تصويت الرئاسة وتدخلها في اللجان فإن « استجوابنا مستحق ١٠٠٪ ، وتأخرنا فيه حيث كان يفترض تقديمه بعد جلسة الافتتاح مباشرة إلا أننا صمتنا وآثرنا السكوت وإعطاء المجال كما أن ما حصل اليوم مرفوض ولا يمكن القبول به».

على صعيد متصل أعلن النائب مساعد العارضي عن تأييده الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، قائلا «سأكون أول المتحدثين المؤيدين خلال الجلسة».

واعتبر العارضي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الحكومة لم تقرأ رسالة الشعب في يوم 5 ديسمبر الماضي، مشيرا إلى انه حذر رئيس الوزراء من تجاهل توجهات غالبية ممثلي الشعب.

وأضاف «قلتها في جلسة اليوم «أمس» إنه إذا كنتم تعتقدون أننا خائفون على الكراسي فأنا مستعد أن أبيعها من أجل الدفاع عن حقوق الشعب، وقد قلتها في السابق يا صباح الخالد سيأتي اليوم الذي تواجه فيه مصيرك منفردا على منصة الاستجواب».

وأكد العارضي أن من يدافع دائما عن حقوق الشعب لا يخاف أبداً طالما هذا الشعب معه.

بدوره أعلن النائب سعود أبوصليب عن تأييده الاستجواب المقدم من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي وبدر الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

وقال بوصليب في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن «تأييدي الاستجواب يأتي على خلفية ما حدث في جلسة اليوم «أمس» وتواطؤ الحكومة ورئاسة المجلس بتجاهل وتسويف مطالب النواب بتشكيل لجنة تحقيق ومصادرة المطالب الحقة لهم».

وأضاف أن تأييده الاستجواب بسبب مخالفة سمو رئيس الوزراء أحكام الدستور في تشكيل الحكومة وعدم مراعاة عناصر واتجاهات مجلس الأمة الجديد.

وأكد أن سمو رئيس مجلس الوزراء أخل بالالتزام بالمادة 98 من الدستور بعدم تقديم الحكومة برنامج عملها بعد مرور شهر كامل من تشكيلها.

وقال بوصليب إنه نصح سمو رئيس الوزراء مراراً وتكراراً بأن يعي خطورة المرحلة المقبلة، معتبراً أن كل هذه النصائح ذهبت أدراج الرياح.

من جهته أعلن النائب حمدان العازمي تأييده للاستجواب المقدم إلى رئيس مجلس الوزراء، وأنه سيكون أحد الموقعين على كتاب عدم التعاون مع الحكومة.

وأكد العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان الاستجواب حق دستوري وأصيل ومشروع لكل نائب سواء كان الاستجواب لوزير أو لرئيس الوزراء.

وقال إن هذا الاستجواب ليس الموقف الأول بالنسبة له في توقيع عدم التعاون أو طرح الثقة مشيرا إلى انه كان من العشرة الموقعين على كتاب عدم التعاون في استجواب النائب عبدالكريم الكندري وكذلك التوقيع على استجواب وزير الداخلية السابق.

من جانبه، قال النائب عبدالكريم الكندري ان الحكومة التي لم تحترم رأي الأغلبية لا تستحق التعاون.

وأضاف أن الديمقراطية تعني الاحتكام لرأي الأغلبية والقبول بنتائج الانتخابات وبكلمة الشعب التي قالها في الصناديق، مستشهدا بما نصت عليه المذكرة التفسيرية للدستور «رقابة الرأي العام إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير. وبمراعاة حكم المادتين «101 و 102» من الدستور يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة على المجلس».

وكذلك نصت المادة «102» على أنه «لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به. ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حالة الحل، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة».

– إن أداء الوظيفة النيابية ليست محصورة على الأداء التشريعي فقط، بل لا تكتمل أركان تلك الوظيفة إلا بالأداء الرقابي والتشريعي وبوجود أعضاء حقيقيين يتفاعلون مع الرأي العام وقضايا الشارع باعتبار أن المقوم الحقيقي للسلوك السياسي النيابي هو الرأي العام.

– وفي جهة أخرى فإن المسؤولية السياسية لعضو مجلس الأمة هي التزام النائب بأفعاله أمام ناخبيه وبتحمله تبعات تلك النتائج، ولا تقوم هذه المسؤولية إلا بخطأ أو فشل سياسي ولا تنتفي مسؤولية النائب لطالما هناك عناصر فعالة لدى الرأي العام تراقب وتحاسب وفي مقام ذلك فإن فلسفة فكرة أو نظرية الانتخاب فرضت عقوبة ضمنية بمحاسبة النائب بعدم التجديد له، وإن خلت القوانين والنصوص الدستورية من عقوبة عزل النائب إلا أن في 5 ديسمبر 2020 قرر الشعب الكويتي عدم التجديد لأكثر من «30» نائبا من البرلمان كمظهر من مظاهر محاسبة الناخب للنائب، وبهذا الصدد لا منجاة لمن يقف ضد الشارع ولا مناص من الرقابة الشعبية على الأداء النيابي.

– يأتي هذا الاستجواب انطلاقا من دورنا الرقابي المخول لنا في النصوص الدستورية باعتبار أنه حق لصيق بالصفة النيابية كممثل عن الشعب ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وتقويم عملها ومحاسبتها.

– ومن هذا المنطلق تقوم المسؤولية السياسية لرئيس مجلس الوزراء بوجود خطأ أو الفشل في تحقيق هدف سياسي منشود وإن هذه المسؤولية لا تقوم لطالما لا يوجد من يحاسب ويراقب من نواب الأمة الذين لهم دون غيرهم حق الرقابة والمحاسبة على الأداء التنفيذي بتخويل شعبي كممثلين عن الأمة، إن فشل رئيس الوزراء في تحقيق التعاون السياسي من خلال ملفات عدة شائكة بين السلطتين تستجوب مساءلته ومحاسبته بدءا من التشكيل الوزاري الذي لم يكن ملبيا للطموح والتدخل في تكوين المؤسسة التشريعية والإخفاق في تنفيذ برامج العمل السابقة والالتفاف على المادة «98» من الدستور.

– إن الدور الرقابي لعضو مجلس الأمة لا يقل قيمة عن المهام التشريعية التي أولاها المشرّع الدستوري للبرلمان، وجزء لا يتجزأ منه باعتبار أن السلطة التشريعية هي انعكاس ومرآة للإرادة الشعبية وترجمة واقعية لتصورات المجتمع الكويتي.

– يأتي هذا الاستجواب انطلاقا من التكليف الشعبي والواجبات الدستورية التي حملناها على عاتقنا منذ أن تشرفنا بتمثيل الأمة والدفاع عن حقوقها.

– تبنى الدستور الكويتي فكرة المسؤولية السياسية لرئيس مجلس الوزراء، وأوجبت المذكرة التفسيرية أنه: «ما أثبتته التجارب الدستورية العالمية من أن مجرد التلويح بالمسؤولية فعال عادة في درء الأخطاء قبل وقوعها أو منع التمادي أو الإصرار عليها، ولذلك تولدت فكرة المسؤولية السياسية تاريخيا عن التلويح أو التهديد بتحريك المسؤولية الجنائية للوزراء، وقد كانت هذه المسؤولية الجنائية هي الوحيدة المقررة قديما.

– كما أن تجريح الوزير أو رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة بحث موضوع عدم الثقة أو عدم التعاون، كفيل بإحراجه والدفع به إلى الاستقالة، إذا ما استند هذا التجريح إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد أصداؤها في الرأي العام. كما أن هذه الأصداء ستكون تحت نظر رئيس الدولة، ولو لم تتحقق في مجلس الأمة الأغلبية الكبيرة اللازمة لإصدار قرار «بعدم الثقة» أو «بعدم التعاون»، كما أن شعور الرجل السياسي الحديث بالمسؤولية الشعبية والبرلمانية، وحسه المرهف من الناحية الأدبية لكل نقد أو تجريح، قد حملا الوزير البرلماني على التعجيل بالتخلي عن منصبه إذا ما لاح له أنه فاقد ثقة الأمة أو ممثليها، وقد بلغت هذه الحساسية أحيانا حد الإسراف ما اضطر بعض الدساتير الحديثة إلى الحد منها حرصا على القدر اللازم من الاستقرار الوزاري».

– ونؤكد أن استجوابنا المقدم لسمو رئيس مجلس

قال تعالى: «فَوَرَبِّكَ لنسألنهم أجمعين، عما كانوا يعملون». «الآيتان 92 و 93 من سورة الحجر».

قال تعالى:»وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا». «سورة النحل آية 91».

قال تعالى: «وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا». «سورة الإسراء آية 34».

– إن مسؤولية سمو رئيس مجلس الوزراء مستمدة من الأساس الدستوري الوارد في المادة «100» من الدستور والتي نصت على أن:

«لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. ولا تجري المناقشة في الاستجواب